

قال إن مشكلة الاتفاقية الأمنية تكمن في أن هناك قصورا إعلاميا حكوميا في شرح الأمر للرأي العام وللمواطنين

الغانم: لا يمكن أن يتم تمرير أي اتفاقية أو قانون مخالفين للدستور أو لقوانين الدولة في مجلس 2013

لا يقبل الشعب الكويتي بأن ينسخ من منظومة التعاون الخليجي ولن تمر أمور غير واضحة أو مبهمه

أقسمنا قسما وملتمزومون باحترامه ولن يمر أي شيء يخالف الدستور

شدد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على أنه لا يمكن أن يتم تمرير أي أمر مخالف للدستور أو قوانين الدولة في مجلس 2013، وليعرف الجميع أنه لن تمر اتفاقية أو أي أمر آخر، لأننا أقسمنا قسما وملتمزومون باحترامه، وليكن واضحا للجميع أنه لن يمر أي شيء يخالف الدستور وقوانين الدولة.

وقال الغانم، في تصريح للصحافيين: إننا لن نقبل بأن تمر أمور غير واضحة أو مبهمه، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالاتفاقية الأمنية، فلا يقبل الشعب الكويتي بأن ينسخ من منظومة التعاون الخليجي، وعن الاشياء باي شكل من الأشكال، مبينا أن



الرئيس الغانم مع رئيس اتحاد طلبة استراليا



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله السفير العماني

أخذ آراء الخبراء الدستوريين وسنصنع عن ذلك الأحد المقبل.

برقيات تعزية

من جانب آخر، بثت رئيس

مشكلة الاتفاقية تكمن في وجود قصور حكومي إعلامي في شرح الأمر للرأي العام وللمواطنين، لذلك هناك تحرك نيابي مع مجموعة من النواب للتعامل مع هذه الاتفاقية

وفق الإطار الدستوري وقوانين الدولة وتشريعاتنا، ومن منطلق رجال دولة وليس بناء على مصالح آنية أو ضيقة، وإذا حصلنا على العدد الكافي فسأفصح عن

هناك تحرك نيابي للتعامل مع الاتفاقية وفق الإطار الدستوري وقوانين الدولة وتشريعاتنا ومن منطلق رجال دولة وإذا حصلنا على العدد الكافي فسأفصح عنه يوم الأحد

استقبالات

من جانب آخر، استقبل الرئيس الغانم في مكتبه أمس رئيس اتحاد طلبة استراليا، كما استقبل سفير سلطنة عمان لدى البلاد.

القوى السياسية: نرفض الاتفاقية الأمنية لمساسها المباشر بسيادة الدولة وتقليص الحريات العامة



جانب من اجتماع القوى السياسية

ذات التوجهات الديمقراطية نحو مشاركة شعبية في اتخاذ القرار وتقرير المصير التي انطلقت في أكثر من بلد خليجي، ولم تستجب الحكومات فيها لها.

وأشار الأمين العام للمنبر الديمقراطي إلى أن القوى والتنظيمات السياسية المشاركة اتفقت على ضرورة استمرار اللقاءات المشتركة فيما بينها، بهدف ترتيب وتنسيق الجهود، وإقامة الفعاليات والأنشطة، وتوعية الشارع الكويتي بخطورة مثل هذه الاتفاقية، مطالبة في الوقت ذاته بأن يمارس الشعب الكويتي دوره في وإد مثل هذه الاتفاقية، وممارسة الضغط الشعبي على الحكومة الكويتية للتراجع عنها، وعلى مجلس الأمة لرفضها.

تجمع العدالة والسلام، التيار التقدمي الكويتي، إضافة إلى المنبر الديمقراطي الكويتي، تناولت أبعاد هذا الأمر، وأكد ممثلوها الرفض التام والقاطع لهذه الاتفاقية، والتي وقعتها

الحكومة الكويتية في وقت سابق، لما فيها من مساس مباشر بسيادة الدولة وانتهاك لوضعها الدستوري وانتقاص وتقليص للحريات العامة للمواطنين. وأضاف الخيران أن

بدعوة من المنبر الديمقراطي الكويتي، عقدت القوى والتنظيمات السياسية الكويتية مساء أمس الأول الثلاثاء لقاء موسعا فيما بينها، تدارست فيه تداعيات الموقف من الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأثرها على الوضع السياسي المحلي والإقليمي، وعمّا إذا كانت الكويت بحاجة فعلية لمثل هذه الاتفاقية من عدمها. وقال الأمين العام للمنبر الديمقراطي الكويتي، بدر الخيران، في تصريح صحافي إن القوى والتنظيمات السياسية المشاركة في اللقاء، وهي: الحركة الدستورية الإسلامية، التحالف الإسلامي الوطني، التحالف الوطني الديمقراطي، الحركة الشعبية الدستورية، الحركة المدنية الديمقراطية،

الحمدان: مهزلة «الفلتانين» تستلزم الحزم الحكومي في التعامل معها

طالب النائب حمدان الجهات الحكومية المسؤولة بالوقوف بجديّة أمام سيل الفساد المتكرر سنويا بما يسمى بـ«الفلتانين» أو عيد الحب وما يحصل به من مهزلة تستلزم تعاملًا حازمًا وجادا من قبل مؤسسات الدولة المعنية وعلى رأسها وزارات الداخلية والتجارة.



حمود الحمدان

وقال: أما ما نراه اليوم من «قراها» تعود لأصول وثنية وتنتشر بداعي العشق المحرم بين من لا تربطهم أي رابطة شرعية فيتبادلون الورود الحمراء والمواعيد الغرامية، وغالبا ما تنتهي بالممارسات المحرمة، فهذا أمر مستهجن شرعا وقانونا ويخالف العادات المرعية والتقاليد الكويتية المحافظة والأصيلة، مشيرا الى أن الاحتفال به وتبادل الورود الحمراء والمواعيد والرسائل الغرامية هو ظاهرة سلبية وتتبع لسنن الوثنيين أصحاب الالهة المتعددة، الذين خصصوا للحب إلهة على صورة طفل عريان لديه أجنحة ويمسك بالقوس والسهم، بينما أبناء وبنات المجتمع يتبادلون هذا «الإله» بتقليد أعمى يخلو من أي وعي أو ثقافة أو تمسك بالهوية الإسلامية العربية.

وخطاب الحمدان تجار الكويت الذين يسهلون تبادل الورود الحمراء وإله الحب - والعياذ بالله - بقوله: اتقوا الله في أبناء وطنكم، فما تعملونه هو تسهيل للرذيلة تحملون وزرها ووزر من عمل بها، فلا يظعنكم حب المال عن حب الله ثم الوطن والمواطنين.

وأضاف الحمدان: إن كنا ندعو أصحاب القنوات الخاصة لتقوى الله فيما يبنونه ولا تذب هويتهم الوطنية العربية الإسلامية في ظل العولمة غير المنضبطة، فإننا نحمل وزارة الإعلام مسؤوليتها في تطبيق القانون على أي تعديلات أو دعوات للرذيلة بما يسمى بالفلتانين في القنوات ووسائل الاعلام الرسمية والخاصة.



عبد الحميد دشتي

دشتي: مادام الدستور والتشريعات يتعارضان مع الاتفاقية الأمنية فلتسمح لنا الحكومة برفضها كمثلين للأمة

الماضون رضوان الله عليهم في رقابنا ولان نسلم الكويت للأجيال القادمة جيلا بعد جيل بلدا حضاريا قام على أسس ديمقراطية سليمة يتطلع لمستقبل أفضل ينعم فيه اهلنا بالزيد من الرقابة والحرية السياسية ويدعو لغيره من الاشياء موقعي الاتفاقية بأن يرزقهم الله بمنل ما آفاه الله به عليهم.

ما جاء في الاتفاقية الخليجية، ومادام الدستور والتشريعات الوطنية وكذلك المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية تتعارض تماما ولا تتفق مع معظم ما جاء بصلب الاتفاقية وتنسفها من أساسها، إذن فلتسمح لنا الحكومة كمثلين للأمة بأن نرفضها جملة وتفصيلا وذلك برا بما أقسمنا عليه وصونا للامانة التي وضعها أبائنا واجدادنا

قال النائب د.عبد الحميد عباس دشتي: مادامت نية الحكومة صادقة بالأ تحيل الى مجلس الأمة أي شيء يخالف الدستور وتدعو النواب لقراءة الاتفاقية الأمنية قراءة موضوعية وتشير الى ان المادة الأولى من الاتفاقية جاءت واضحة بشأن ما يتفق مع التشريعات الوطنية لكل دولة - وان التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية مقدمة على

الصانع يسأل العمير عن مناقشة مشروع الوقود البيئي



يعقوب الصانع

عنديها؟ 2 - ما السبب في وجود فروقات كبيرة بين القيمة التقديرية والفعلية لبعض مناقصات المشروع الخاص بالوقود البيئي، وذلك في ضوء ملاحظات ديوان المحاسبة للسنة المالية 2012/2013.

3 - ما الجدول الزمني لتنفيذ المشروع، وهل هناك ثمة تعديلات على هذا الجدول قد تؤدي إلى تأخير البدء في تنفيذه أو تأخير تاريخ الانتهاء منه - وهل في حالة وجود ذلك هناك ثمة التزام بتعويضات أو شروط جزائية أو أي التزامات مالية على الشركة.

4 - ما شروط وضوابط كل مناقصة من المناقصات الثلاثة الخاصة «بمصفاة ميناء العمير»، «مصفاة ميناء عبدالله (1)»، «مصفاة ميناء عبدالله (2)»؛ وتاريخ طرح كل مناقصة، وما الشركات التي تقدمت أو التحالفات التي تقدمت بعطاءات وتم تأهيلها، وما أفضل العروض فنيا وماليا مع موافقاتنا بصورة من المستندات التالية:

● كراسة الشروط والمواصفات لكل مناقصة.

● ما يفيد مواعيد الإعلان عن هذه المناقصات والمدة التي كان متاحا خلالها لتقديم العطاءات.

● تاريخ جلسة فض المظاريف فنيا وماليا، ومحاضر اجتماعات وجلسات اللجان التي باشرت تلك الإجراءات.

● صورة من الكفالات والضمانات وخطابات الضمان - إن وجدت - والخاصة بهذه العقود، مع ما يفيد مراقبة صحة هذه الضمانات وقانونيتها.

● صورة من قرارات ترسية المناقصات على الفائزين مع

وجه النائب يعقوب الصانع سؤالاً إلى وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير جاء فيه بشأن عقود مناقصات مشروع الوقود البيئي يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما الأسباب والمبررات التي دعت شركة البترول الوطنية الكويتية إلى عدم ترسية عقد استشاري مشروع الوقود البيئي على أقل الأسعار المطلقة فنياً؛ وهل كان ذلك وفقاً للوائح المنظمة لأعمال طرح وترسية المناقصات، أم أن ذلك كان من

الهيئة العامة لشؤون القصر

إعلان

تعلمن

الهيئة العامة لشؤون القصر عن إقامة رحلة إلى منتزه الشعب الترفيهي لجميع القصر والشمولين برعاية الهيئة

لفترة من يوم الخميس 2014/2/13م إلى يوم الأربعاء 2014/2/19م.

يرجى من الراغبين في الذهاب إلى منتزه الشعب مراجعة إدارة الرعاية الاجتماعية والتربوية بالمباني في مبنى الهيئة بمنطقة شرق لاستلام تذاكر الدخول.

للاستفسار الاتصال على: 22456758

«العدالة والسلام» شكّل هيئته التنفيذية «الخامسة» لسنتين قادمتين



علي الجزاف

عقد تجمع «العدالة والسلام» جمعياته العمومية العادية لتشكيل أعضاء الهيئة التنفيذية والتي تضم لمدة سنتين، وهي تعد الهيئة الخامسة خلال مسيرة التجمع.

وخلال الاجتماع تم اختيار أعضاء الهيئة التنفيذية للكونية من سبعة أعضاء وهم: م.علي الجزاف أميناً عاماً للتجمع، م.عبدالله خسروه نائباً للأمين العام ورئيس مكتب الشؤون الانتخابية، م.علي قبازرد رئيساً للمكتب السياسي، وكل من: م.احمد مطر، محمد عاشور، شؤدب شمسا، والمحامى زهراء السلطان كاعضاء في الهيئة.

كما عقد التجمع اجتماعاً للجمعية غير العادية، وذلك لإقرار بعض التعديلات على النظام الأساسي للتجمع، وجاءت اهم هذه التعديلات بتشكيل هيئة استشارية عليا، وتخصيص عدد أعضاء

الهيئة التنفيذية من 11 عضواً إلى 7 أعضاء فضلاً عن بعض التعديلات التنظيمية التي تسمح بتطوير العمل داخل منظومة التجمع.

وفي هذا الصدد أكد أمين عام التجمع م.علي الجزاف أن الفترة المقبلة ستشهد مزيداً من تطور العمل السياسي للتجمع وفقاً للدستور والقانون وما يحقق المزيد من الشفافية والعدالة داخل مؤسسات الدولة المختلفة.

مشيرا الى انه سيتم طرح خطة عمل التجمع ورؤيته خلال الفترة المقبلة.

ودعا الجزاف الى الانفتاح على القوى السياسية الاخرى، مشددا على ضرورة طي صفحة الماضي، والتقاء كل التيارات نحو مصلحة الكويت اولا واخيرا، مؤكدا ان التيارات والتجمعات السياسية تلعب دورا مهما ومحوريا في الرقابة على نواب البرلمان وأعضاء

عقد تجمع «العدالة والسلام» جمعياته العمومية العادية لتشكيل أعضاء الهيئة التنفيذية والتي تضم لمدة سنتين، وهي تعد الهيئة الخامسة خلال مسيرة التجمع.

وخلال الاجتماع تم اختيار أعضاء الهيئة التنفيذية للكونية من سبعة أعضاء وهم: م.علي الجزاف أميناً عاماً للتجمع، م.عبدالله خسروه نائباً للأمين العام ورئيس مكتب الشؤون